

قضايا بحثية 3 (811RSC) — التسليم الثالث

تحديد الفجوات البحثية

في مجال الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار الإداري

إشراف: د. أحمد يحيى محمود

إعداد الباحث: مساعد سليمان الحزامي

دكتوراه الفلسفة في الإدارة



التسليم الأسبوعي الثالث
تحديد الفجوات البحثية في
مجال الذكاء الاصطناعي

واتخاذ القرار الإداري بالجامعات الخاصة في دولة
الإمارات

مفهوم الفجوة البحثية وأهميتها

مفهوم الفجوة البحثية: الفجوة البحثية هي جانب لم تتناوله الدراسات السابقة بصورة كافية، أو مسألة لا تزال غامضة وتستدعي مزيداً من البحث والتقصي.

أهمية تحديد الفجوات: يُشكّل تحديد الفجوات البحثية ركيزة أساسية في تصميم الدراسة؛ إذ يمنح البحث مبرراً علمياً راسخاً ويثبت أصالته وإسهامه في تقدم المعرفة.

أنواع الفجوات البحثية: تنقسم الفجوات إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الفجوات الجغرافية (نقص الدراسات في سياقات بعينها)، والفجوات المنهجية (قصور في الأدوات أو المناهج)، والفجوات النظرية (غياب أطر نظرية أو متغيرات محورية).

الارتباط بموضوع البحث: تستند هذه الورقة إلى المراجعة النقدية للدراسات السابقة لاستخلاص الفجوات المتعلقة بـ"دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة اتخاذ القرار الإداري بالجامعات الخاصة في الإمارات".

الفجوة الجغرافية: غياب السياق الإماراتي

المشهد الحالي: رصدت المراجعة النقدية للدراسات السابقة أن معظم الأبحاث المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري الجامعي تتمركز في السياقين العربي التقليدي (العراق، السعودية) والدولي (أوروبا، آسيا).

الغياب الواضح: لا توجد دراسة واحدة تُعالج تحديداً واقع الجامعات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وهي بيئة تتميز بتعدد ثقافي عالٍ، وبنية تحتية رقمية متقدمة، ومنظومة تشريعية للتعليم العالي مختلفة.

خصوصية البيئة الإماراتية: تعمل الجامعات الخاصة في الإمارات ضمن إطار الاعتماد الأكاديمي الصادر عن هيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم (CAA)، وتضم كوادراً إدارية وأكاديمية متعددة الجنسيات تُشكّل سياقاً إدارياً فريداً.

انعكاس الفجوة على مشروع البحث: يسد مشروعنا البحثي هذه الفجوة الجغرافية من خلال إجراء الدراسة الميدانية في بيئة الجامعات الخاصة بالإمارات، مما يُعظّم الأثر التطبيقي للنتائج.

الفجوة المنهجية: قصور أدوات القياس

الاعتماد المفرط على الاستبيان: كشفت المراجعة النقدية أن الدراسات السابقة اتكأت بشكل شبه كامل على الاستبيان الكمي لقياس تصورات المشاركين تجاه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، دون توظيف مؤشرات موضوعية لجودة القرار.

غياب المنهج المختلط: لا تكاد توجد دراسة واحدة وظّفت منهجاً مختلطاً يجمع البيانات الكمية بالبيانات النوعية (مقابلات عمق، ملاحظة، تحليل وثائق) مما يُضعف الفهم الشامل للظاهرة.

محدودية أحجام العينات: تراوحت أحجام العينات في الدراسات المراجعة بين 30 و280 مفردة دون سند إحصائي واضح لتحديد حجم العينة، مما يُقيّد عمومية النتائج وتعميمها.

الحل المقترح في مشروع البحث: يعتمد مشروعنا على منهج مختلط يدمج استبياناً كمياً مُحكّماً مع مقابلات نوعية عميقة، إلى جانب مؤشرات موضوعية لقياس جودة القرار الإداري الفعلي.

الفجوة النظرية: قصور الأطر المفاهيمية

أحادية الإطار النظري: اعتمدت أغلب الدراسات السابقة إطاراً نظرياً واحداً كنموذج قبول التكنولوجيا (TAM) أو نظرية الاستخدامات والإشبعات، دون تثليث نظري يجمع بين نماذج متكاملة تفسر أبعاد الظاهرة كافة.

إغفال متغيرات محورية: أغفلت الأبحاث المراجعة متغيرات جوهرية مثل: الثقافة التنظيمية، ومستوى النضج الرقمي للمؤسسة، والعوامل السياقية المرتبطة بحوكمة التعليم العالي.

غياب النموذج المفاهيمي المتكامل: نادراً ما قدّمت الدراسات المراجعة نموذجاً مفاهيمياً بصرياً يُجسّد العلاقات بين متغيرات الذكاء الاصطناعي ومخرجات جودة القرار بصورة اختبارية واضحة.

الإطار النظري المقترح: يوظف مشروعنا تثليثاً نظرياً يجمع TAM + TPB + نظرية الأنظمة المعرفية، مع نموذج مفاهيمي متكامل يُغطي متغيرات التبنّي والثقة والجودة والسياق المؤسسي.

الفجوة الموضوعية: جودة القرار الإداري الجامعي

التركيز على التنبؤ لا على الجودة: ركّزت معظم الدراسات السابقة على قياس مستوى تبني الذكاء الاصطناعي أو درجة القبول التقني، بينما أهملت قياس الأثر الفعلي لهذا التنبؤ على جودة القرار الإداري بمؤشرات قابلة للرصد والتحقق.

غياب مؤشرات جودة القرار: لا تتضمن الدراسات المراجعة أطراً محددة لقياس جودة القرار الإداري (الدقة، السرعة، الشمولية، القدرة على التكيف)، وهي أبعاد محورية تحتاج إلى تعريف إجرائي دقيق.

التحيز نحو المناصب الإدارية العليا: ركّزت العينات في الغالب على مستوى الإدارة العليا، متجاهلة دور الإداريين من المستويات الوسطى والتنفيذية الذين يمثّلون الشريحة الأوسع في تنفيذ القرارات اليومية.

مساهمة مشروع البحث: يُطوّر مشروعنا مقياساً متعدد الأبعاد لجودة القرار الإداري الجامعي ويختبر دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين هذه الجودة عبر مستويات إدارية متعددة.

الفجوة الزمنية: ندرة الدراسات الطولية

هيمنة الدراسات المقطعية: اعتمدت جميع الدراسات المراجعة تقريباً على التصميم المقطعي الذي يلتقط صورة آنية للظاهرة، دون تتبع التطور الزمني لتأثيرات الذكاء الاصطناعي على جودة القرار الإداري.

التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي: تشهد تطبيقات الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً؛ مما يعني أن الدراسات المنشورة قبل 2022 ربما لا تعكس واقع الأنظمة الجيلية الحديثة كالذكاء الاصطناعي التوليدي ونظم التحليل التنبؤي.

غياب دراسات التتبع والمتابعة: لا توجد دراسات اتبعت منهج المتابعة الطولية لرصد أثر اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي على جودة القرار على مدى فترات زمنية ممتدة في سياق التعليم العالي.

توجه مشروع البحث: يُعالج مشروعنا هذه الفجوة بتوثيق الواقع الراهن بدقة لتأسيس قاعدة بيانات مرجعية قابلة لإعادة التطبيق مستقبلاً كدراسة طولية مقارنة.

الفجوة المؤسسية: الجامعات الخاصة مقابل الحكومية

غلبة الدراسات في القطاع الحكومي: أجرت معظم الدراسات السابقة أبحاثها في جامعات حكومية تخضع لآليات حوكمة مركزية ومحددات مالية مختلفة، مما يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم المباشر على بيئة الجامعات الخاصة.

خصائص الجامعات الخاصة في الإمارات: تتميز الجامعات الخاصة بمرونة أعلى في صنع القرار، وضغط تنافسي مرتفع، واستقلالية مالية، وتنوع ثقافي واسع في الكوادر — وهي عوامل تشكّل سياقاً إدارياً مغايراً يستوجب دراسة مستقلة.

اعتبارات الاعتماد الأكاديمي: تُلزم متطلبات هيئة الاعتماد الأكاديمي (CAA) الجامعات الخاصة بمستويات توثيق وجودة قرار مرتفعة، مما يجعل توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم القرار ضرورةً استراتيجية لا ترفاً تقنياً.

إسهام مشروع البحث: يُقدم مشروعنا أول دراسة منهجية تُحلّل دور الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري بالجامعات الخاصة الإماراتية، مما يملأ هذا الفراغ المعرفي ويثري الأدبيات المتخصصة.

تركيب الفجوات: الخريطة الشاملة

الفجوات الثلاث الكبرى: تتكامل الفجوات الجغرافية والمنهجية والنظرية لتشكّل فراغاً معرفياً متكاملاً يُضعف قدرة الأدبيات الحالية على تفسير ظاهرة توظيف الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري الجامعي بالإمارات.

الفجوة الجغرافية: غياب أي دراسة في الجامعات الخاصة الإماراتية رغم تميّزها بخصائص سياقية فريدة.

الفجوة المنهجية: اقتصار الدراسات على المنهج الكمي وغياب قياس جودة القرار بمؤشرات موضوعية.

الفجوة النظرية: أحادية الإطار النظري وإغفال متغيرات السياق المؤسسي والثقافة التنظيمية.

الفجوة المؤسسية: تركيز الدراسات السابقة على القطاع الحكومي وإغفال خصوصية القطاع الخاص.

كيف يسدّ مشروع البحث هذه الفجوات؟

سد الفجوة الجغرافية: إجراء الدراسة الميدانية في جامعات خاصة مختارة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يُنتج معرفة سياقية مباشرة وقابلة للتطبيق في هذه البيئة المؤسسية.

سد الفجوة المنهجية: اعتماد منهج مختلط (كمي + نوعي) مع تطوير مؤشرات موضوعية لجودة القرار الإداري وعينة ممثلة عبر مستويات إدارية متعددة.

سد الفجوة النظرية: بناء إطار نظري مُثَلَّث يدمج TAM وTPB ونظرية الأنظمة، مع نموذج مفاهيمي يُدرج متغيرات الثقة والثقافة التنظيمية والنضج الرقمي كمتغيرات وسيطة وضابطة.

الأثر المتوقع: سَتُقدّم الدراسة توصيات عملية للقيادات الجامعية في الإمارات لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم جودة القرار الإداري، مما يُسهم في رفع الكفاءة المؤسسية وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي.

شكراً وتقديراً

مساعد سليمان الحزامي
دكتوراه الفلسفة في الإدارة